

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة الأشغال العمومية



السياسة الحكومية في مجال الأشغال  
العمومية

سبتمبر 2015

## أولاً - تقديم :

يكتسي قطاع الأشغال العمومية طابعاً استراتيجياً في مجال التنمية الاقتصادية. بالفعل، فإن إنجاز المنشآت الأساسية للمواصلات والنقل مكن الأمم من التطور و إقامة روابط فيما بينها.

وفي هذا الإطار، فإن إنجاز الطرق والموانئ و المطارات، وصيانتها واستغلالها، يقتضي مراعاة اعتبارات سياسية واقتصادية ومالية واجتماعية وكذا تقنيات تختلف بشكل يجعلها منسجمة مع تطور المجتمعات.

ومن هذا المنطلق، فإن الدور المنوط بهذا القطاع ينم عن إرادة الدولة في وضع أسس لاستراتيجية وطنية للتنمية تتميز بالديمومة، وذلك من خلال :

- المساهمة الفعالة في النمو واستحداث مناصب الشغل؛
- المساهمة في تجسيد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية؛
- الآثار الناجمة عن الاستثمارات المعتمدة، التي من شأنها دفع عجلة التنمية وتأثيرها على قطاعات النشاط الأخرى؛
- المشاركة في سياسة إعادة توزيع الدخل الوطني، من خلال الآثار المترتبة على التشغيل ومخططات الأعباء الموفرة للمؤسسات العمومية والخاصة المكلفة بالإنجاز وتقديم الخدمات العمومية والتزويد بالتجهيزات الكبرى الخاصة بالمنشآت الأساسية.

وتجدر الإشارة إلى أن المهام والصلاحيات الرئيسية المخولة لوزارة الأشغال العمومية، والمحددة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000- 327 المؤرخ في 25 أكتوبر 2000، المعدل والمتمم، تركز على المحاور الآتية :

- اقتراح عناصر السياسة الوطنية في مجال الأشغال العمومية، في إطار برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، ومخطط عمل الحكومة، وضمان متابعة تنفيذها ومراقبتها، طبقاً للقوانين والتنظيمات المعمول بها؛
- تحديد المعايير والقواعد التقنية لتصميم المنشآت الأساسية، وصيانتها؛
- تصور التدابير التقنية والإدارية والاقتصادية والتنظيمية، وإعدادها ومتابعتها ومراقبتها لإنجاز المنشآت الأساسية وصيانتها.

## ثانياً- عناصر الاستراتيجية القطاعية والأهداف المتوخاة :

### أ- عناصر الاستراتيجية القطاعية :

من أجل مواصلة حركية النمو، التي تم تفعيلها وتدعيمها بفضل البرامج التنموية السابقة التي شرع في تجسيدها منذ سنة 1999، وعلى أساس التوصيات المتضمنة في المخططات التوجيهية القطاعية بالنسبة للفترة 2005- 2025 (الطرق والطرق السيارة والموانئ والمطارات)، تهدف استراتيجية قطاع الأشغال العمومية إلى تجسيد الهدفين الرئيسيين المتمثلين فيما يلي :

- المحافظة على قوام المنشآت الأساسية الذي يشهد تنامياً مستمراً، وعصرنته.
- إنجاز مشاريع مهيكلة جديدة، من خلال استثمارات ترمي إلى تحقيق أهداف محددة، من أجل الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ب- الأهداف المتوخاة من السياسة القطاعية :

تتمثل أهم الأهداف التي سطرها قطاع الأشغال العمومية، في إطار تنفيذ استراتيجيته القطاعية، فيما يلي :

- الحفاظ على المنشآت الأساسية الموجودة وعصرنتها، و تكييفها مع مقتضيات النقل والأمن؛
- إنجاز شبكة طرق عصرية ومهيكلية في إطار تجسيد الخيارات الكبرى للتهيئة العمرانية؛
- تحسين مستوى خدمات شبكة الطرق من خلال عمليات الصيانة وتحسين ظروف استغلالها؛
- تكييف المنشآت الأساسية البحرية وتنميتها وفق الاحتياجات المستقبلية، وكذا إنجاز منشآت أساسية جديدة للتجارة والصيد البحري والسياحة؛
- تحسين المواصفات الهندسية للمنشآت الأساسية للمطارات، من أجل تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاستراتيجية وفك العزلة عن مناطق البلاد، وذلك في إطار المعايير الدولية (O.A.C.I)؛
- المساهمة في التحول من الاقتصاد القائم على الموارد إلى اقتصاد قائم على المعرفة؛
- ترقية الأداة الوطنية للدراسات والإنجازات.

**ثالثاً- قوام المنشآت الأساسية والحصيلة المادية للإنجازات، بالنسبة للفترة 1999- 2015.**

**أ- قوام المنشآت الأساسية :**

تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 1999، كانت الجزائر تتوفر على منشآت أساسية يتمثل قوامها فيما يلي:

- 104.000 كلم من الطرق، منها 73.000 كلم تم تلبيسها؛
- 49 كلم من الطريق السيار شرق- غرب؛
- 3.900 منشأة فنية؛
- 28 ميناءاً : 11 ميناء مختلط وميناءان بتروليان و 14 ميناء وملجأ للصيد البحري وميناء للتنزه؛
- 29 مطاراً مفتوحاً للملاحة الجوية العمومية.

أما في الوقت الراهن، فإن قوام المنشآت الأساسية يتمثل فيما يلي :

- 123.000 كلم من الطرق، منها 96.000 كلم تم تلبيسها؛
- 1216 كلم من الطريق السيار شرق- غرب، منها 1100 كلم قيد الاستغلال؛
- 10.102 منشأة فنية منها 3.478 منشأة على مستوى الطريق السيار شرق- غرب، مع الإشارة إلى أن البعض منها جديدة بالذكر باعتبار أنها تُعدُّ تحفاً فنية حقيقية، على غرار جسر صالح باي بقسنطينة والمنشأة على مستوى واد ديب بميلة وواد الرخام بالبويرة.



- 14 نفقاً يبلغ طولها الإجمالي 25 كلم؛
- 47 ميناءً، تتوزع على النحو الآتي : 11 ميناءً مشتركاً وميناءان بتروليان و 33 ميناءً وملجأً للصيد البحري وميناءً للترنزه؛
- 26 منارة للهبوط و 5 أضواء لتحديد معالم مدرج الهبوط و 173 ضوء خاصة بالموانئ و 11 ضوء خاصة بمكاسر الأمواج و 26 عوامة لاحتياجات الإشارة البحرية ومتحف على مستوى منارة كاب كاكسين بالحمامات، الجزائر؛
- 36 مطاراً مفتوحاً للملاحة الجوية العمومية.



#### ب- الحصيلة المادية للإنجازات بالنسبة للفترة 1999 – 2015 .

لقد شهد مخطط أعمال قطاع الأشغال العمومية، منذ سنة 1999، حركية جديدة تعززت بفضل تنامي الميزانيات المخصصة له، من خلال مختلف البرامج التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة. وقد تجسدت هذه الحركية من خلال تسليم عدد هام من المنشآت الأساسية.

وبهذا الشأن، فإن الجهود المبذولة منذ سنة 1999، تجسدت من خلال ما يلي :

- 1167 كلم من الطرق السيارة؛
- 23.000 كلم من الطرق الجديدة؛
- 73.000 كلم من الطرق (في إطار عصرنتها وصيانتها)؛
- 1547 منشأة فنية على مستوى الطرق الوطنية والطرق الولائية؛
- 19 ميناءً وملجأً للصيد البحري؛
- 04 مدارج جديدة بالمطارات؛
- 06 عمليات توسعة على مستوى بعض مدارج المطارات؛
- صيانة 1809 منشأة فنية؛
- تدعيم 31 مدرج على مستوى بعض المطارات وملحقات.

وبالموازاة مع ذلك، قام القطاع بجملة من عمليات الدعم ترمي إلى صيانة الطرق، ولاسيما :

- إنجاز 499 دار للصيانة؛
- إنشاء 15 حظيرة جهوية؛
- اقتناء 636 وحدة من العتاد الموجّه للحظائر الجهوية؛
- اقتناء 2690 وحدة من العتاد المخصّص لصيانة الطرق؛

رابعاً- البرامج الجارية والآفاق :

أ- البرامج الجارية :  
يتمثل أهم قوام البرنامج الجاري فيما يلي:

1- في مجال صيانة الطرق وتنميتها :

- 3700 كلم، في مجال تنمية المنشآت الأساسية للطرق (إنشاء طرق جديدة وإنجاز عمليات ازدواجية بعض الطرق وعصرنتها)؛
- 5724 كلم في مجال المحافظة على الطرق (عمليات تدعيم الطرق وإعادة تأهيلها وصيانتها)؛
- إنجاز وتدعيم 136 منشأة فنية؛
- إنجاز 46 عملية للقضاء على النقاط السوداء التي تتسبب في وقوع حوادث المرور.

2- برنامجا تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا اللذان أقرهما فخامة السيد رئيس الجمهورية :

أ- فيما يخص الجنوب :

تجدر الإشارة، بهذا الشأن، إلى أن البرنامج الخاص لتنمية مناطق الجنوب انبثق عن التوصيات المتضمنة في المخطط التوجيهي للطرق والطرق السيارة (2005 - 2025)، حيث تهدف المبادئ الأساسية لهذا المخطط إلى ما يلي :

- تنفيذ استراتيجية للتنمية في إطار منسجم وشامل، من خلال إنجاز محاور مهيكلة،
- إنجاز منشآت أساسية، بصفة تدريجية، عبر كامل الإقليم،
- تأهيل شبكة الطرق، ولاسيما المحاور المهيكلة وتطوير الخطوط الرئيسية (تعزيز الشبكة) وطرق حدودية من أجل فك العزلة والانفتاح على البلدان الإفريقية.

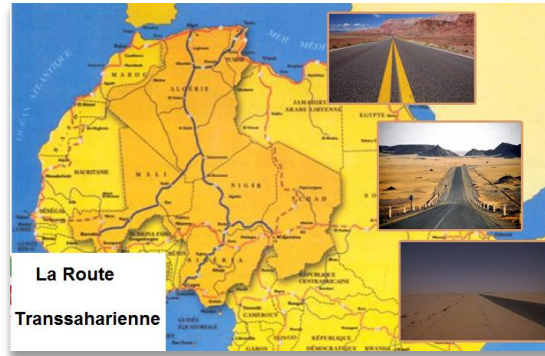
وجدير بالذكر أن هذا البرنامج يخص ولايات أدرار والأغواط وبسكرة وبشار وتمنراست وورقلة واليزي والوادي وتندوف وغرداية.

وقد استفادت هذه الولايات، برسم الفترة 1999- 2014، من برنامج هام سمح بإنجاز 18372 كلم في إطار المحافظة على الطرق وعصرنة الطرق الوطنية والطرق الولائية، وتوسيع القدرات في هذا المجال (عمليات ازدواجية الطرق والطرق الاجتنبية) وإنجاز طرق جديدة وكذا إنجاز 82 منشأة فنية على مستوى الطرق الوطنية والولائية.

وفي هذا الإطار ذاته، شرع في تجسيد برنامج خاص بالمناطق الحدودية بجنوب البلاد من خلال إنجاز عمليات فتح وترميم المسالك على مسافة 14.000 كلم، منها 8350 كلم من الطرق تم تلبيسها.

#### • الطريق العابر للصحراء :

لقد تم إنجاز الطريق العابر للصحراء وتلبيسه كلياً على مستوى الإقليم الجزائري، من الجزائر العاصمة إلى غاية الحدود مع النيجر على طول 2415 كلم. أما المقطع الذي يبلغ طوله 400 كلم بين سيلات وتيمياوين (الشطر المالي)، فيجري حالياً إنجاز 200 كلم منه.



#### ب- فيما يخص الهضاب العليا :

لقد استفادت ولايات الهضاب العليا أيضاً، برسم الفترة 1999- 2014، من برنامج هام سمح بإنجاز 21154 كلم، في إطار المحافظة على الطرق وعصرنة الطرق الوطنية والطرق الولائية وتوسيع القدرات (عمليات ازدواجية الطرق والطرق الاجتنبية) وإنشاء طرق جديدة و 196 منشأة فنية على مستوى الطرق الوطنية والطرق الولائية. كما تجدر الإشارة إلى أنه تم الشروع في إنجاز 102 كلم من الطريق السيار للهضاب العليا، بين خنشلة وباتنة.

وقد ترتبت عن برنامجي الجنوب والهضاب العليا انعكاسات إيجابية وسمحا بتحسين ظروف المعيشة، بما أنهما مكنا من فك العزلة عن جزء من السكان الجزائريين بحيث استفادوا من شبكات التزويد بالطاقة الكهربائية والماء الشروب واستصلاح الأراضي الفلاحية.

#### 3- في مجال المشاريع المهيكلية :

- تتمثل الأهداف المتوخاة من إنجاز شبكة الطرق السيارة فيما يلي :
- تلبية الاحتياجات في مجال تنقل الأشخاص ونقل البضائع : تفاذي ازدحام بعض المحاور بفعل تنامي حركة المرور عبر الطرق بشكل مستمر؛
  - المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد، حيث أن الطرق السيارة تُعدّ أدوات ضرورية للتنمية الاقتصادية؛

- هيكلية الإقليم، بما أن شبكة الطرق السيارة تُعتبر إحدى المكونات الهامة للتهيئة العمرانية؛
  - تحسين الأمن عبر الطرق، إذ يُعدّ الطريق السيارة منشأة أساسية آمنة أكثر حيث أن نسبة وقوع الحوادث على مستواها أقل بمعدل 4 إلى 6 مرات.
  - تحسين شروط الراحة وتقليص الوقت المستغرق للتنقل وتخفيض تكاليف النقل.
- وفضلاً عن إتمام إنجاز وتسليم مجمل مقاطع الطريق السيارة شرق- غرب، فإن برنامج الطرق السيارة المقرر يتشكل من مشاريع أخرى تضمن منافذ إلى الطريق السيارة شرق- غرب.

- إنجاز طرق سيارة : تضمّن المخطط التوجيهي للطرق والطرق السيارة، بالنسبة للفترة 2005- 2025، إنجاز 24 طريق سيار شمال- جنوب من شأنها أن تربط عواصم الولايات بالموانئ :
- 07 منافذ تربط الموانئ بالطريق السيارة شرق- غرب، يبلغ طولها الإجمالي 350 كلم: بجاية (100 كلم) وجنجن ( 110 كلم) وسكيكدة (31 كلم) وتنس (22 كلم/54 كلم) ووهران (26/08 كلم) ومستغانم (66 كلم) والغزوات (41/13 كلم)؛
- 4 منافذ تربط عواصم الولايات بالطريق السيارة شرق- غرب يبلغ طولها 146 كلم : تيزي وزو (48 كلم) وياتنة (20 كلم) ومعسكر (43 كلم) وقالمة (35 كلم).
- طريق سيار اجتنابي على مستوى مدينة شرشال (17 كلم)؛
- طريق إضافي ثان على مستوى المدينة الجديدة سيدي عبد الله (06 كلم)؛
- منفذ إلى الطريق السيارة شرق- غرب (مغنية)-مرسى بن مهدي، على طول 60 كلم؛
- تحويل الطريق الوطني رقم 1 إلى محور للطريق السيارة شمال- جنوب من البليدة إلى غرداية على طول 840 كلم، حيث تم الشروع في استغلال بعض المقاطع، في حين يجري حالياً إنجاز 368 كلم، مع الإشارة إلى أن هذا المحور الذي يُعتبر العمود الفقري الحقيقي لشبكة الطرق في بلادنا، يضمن وظائف أساسية، وذلك:
- باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الطريق العابر للصحراء؛ وبالتالي، فهو يضمن ترقية المبادلات مع بلدان الصحراء الكبرى؛
- بحكم مساهمته في فك العزلة عن مناطق الهضاب العليا والجنوب؛
- وكذا باعتباره منشأة مهيكلة تضمن التنقل عبر المدينتين الجديدتين بوغزول والمنيعة وعنصر أساسياً للتهيئة العمرانية.
- الطريق السيارة الإضافي الرابع، الذي يربط برج بوعريريج بخميس مليانة، على طول 265 كلم : يجري حالياً إنجاز أشغال أول شطر على طول 68 كلم يربط خميس مليانة بالبرواقية (ولاية المدية)؛
- الطريق السيارة للهضاب العليا، الذي يبلغ طوله 1.030 كلم وهو حالياً قيد الدراسة، مع الإشارة إلى أنه تم الانطلاق في إنجاز أول شطر منه يبلغ طوله 102 كلم، ويربط بين باتنة وخنشلة؛

وجدير بالذكر أن العاصمة استفادت خلال السنوات الأخيرة من برنامج هام لتنمية شبكة الطرق، وقد سمح ذلك بتدراك العجز المسجل في هذا المجال ومواكبة الحاجة المتنامية إلى التنقل عبر الطرق.

وبالرغم من الاستثمارات الهامة التي أُنجزت، إلا أن القطاع مطالب دوماً بتجسيد برنامج طموح أكثر فأكثر.

وفضلاً عن المرافقة المحلية في إطار مختلف برامج التجهيز والسكن، إلا أن إقرار إنجاز مشاريع جديدة ذات قدرات كبيرة في مجال النقل، يُعدّ حلاً أكثر ديمومة و من شأنه تلبية الاحتياجات المستقبلية.

فمن أجل تحقيق هذا الهدف، أقرّ قطاع الأشغال العمومية إنجاز مشروع "الطريق السيار: الطريق الإضائي الجنوبي- الطرق الإضائي الثاني والطريق الاجتنابي على مستوى الدرارية".

• **الطريق السيار : الطريق الإضائي الجنوبي (5 جويلية)- الطريق الإضائي الثاني والطريق الاجتنابي على مستوى الدرارية :** يتمثل هذا المشروع في إنجاز طريق سيار جديد يربط الطريق الإضائي الجنوبي بالطريق الإضائي الثاني للعاصمة، فضلاً عن طريق اجتنابي على مستوى مدينتي الدرارية والعاشور وكذا طريق موصول بالطريق الوطني رقم 36.

ويُعدّ هذا المنفذ على مسافة 10 كلم، استمرارية للطريق السريع بين باب الواد و 5 جويلية مروراً بظري فالون. كما يضمن الوصل بين الطريق الإضائي الجنوبي والطريق الوطني رقم 36 والطريق الإضائي الثاني، علماً بأن مسار هذا المنفذ ينطلق من محول 5 جويلية/الطريق الإضائي الجنوبي ليتصل بالطريق الإضائي الثاني بالقرب من محول خرايسية.

أما الطريق الاجتنابي، فسيختلف حول مدينتي الدرارية والعاشور وسيسلك رواقاً عبر موقع خالٍ ليربط الطريق الولائي رقم 111 بجنوب الدرارية.

- ويشمل البرنامج المخصّص لولاية الجزائر المحاور الأربعة الكبرى الآتية :
- إتمام إنجاز الشبكة الأساسية،
  - معالجة الشبكة الجوية،
  - تهيئة المناظر على مستوى الطرق السيارة،
  - تهيئة خليج الجزائر.

• **إتمام إنجاز الشبكة الأساسية :**

تتمثل هذه العملية في إنجاز شبكة كبرى تغطي مجمل إقليم العاصمة، وتتكون من منافذ وطرق سريعة تسمح بالربط بين الطريق الإضائي الأول والطريق السيار الإضائي الثاني للعاصمة، أي 07 منافذ يبلغ طولها الإجمالي 67 كلم.

- الطريق السريع عين البنيان - بوفاريك، على مسافة 20 كلم،
- طريق يربط بين هراوة وأولاد موسى، على مسافة 07 كلم،
- طريق يربط بين عين طاية وخميس الخشنة، على مسافة 11 كلم،
- طريق يربط بين برج البحري والحميز، على مسافة 10 كلم.



- إتمام إنجاز الطريق السريع لواد أوشايح الذي يربط بين الطريق الوطني رقم 38 وبين غازي (جسر واد أوشايح) على مسافة 4,5 كلم،
- مشروع المنفذ الجنوبي الذي يربط القبة وجنان سفاري على مسافة 5,5 كلم،
- إنجاز منفذ إلى المطار على مسافة 09 كلم، انطلاقاً من الطريق الإضافي الجنوبي الثاني للعاصمة.

#### • معالجة الشبكة الجوارية :

تتمثل معالجة الشبكة الجوارية في توسيع الطرق، مع القيام بعمليات التهيئة الحضرية.

#### • تهيئة المناظر :

تتمثل هذه العملية في غرس أشجار النخيل على طول الأرضية التي تتوسط الطرق السيارة، مع زرع الأعشاب والأزهار وتزويدها بنظام للسقي، وكذا تحسين الإنارة العمومية واستبدال الحواجز المعدنية بفاصل من الخرسانة.

#### • تهيئة خليج الجزائر :

يعتبر خليج الجزائر أحد المعالم السياحية الكبرى في العاصمة، و من خلال تهيئتها، ستتوطد الروابط من جديد بين العاصمة والبحر. وبهذا الشأن، نذكر ما يلي :

- تهيئة موقع " Les sables " ( استحداث نزهة للراجلين على مسافة 4,5 كلم، وإنجاز منشآت للوقاية وإنشاء شواطئ اصطناعية تبلغ قدرة استيعابها 40.000 مصطاف).
- تهيئة المسابح والحمامات الطبيعية في باب الوادي.

#### • مشروع إنجاز ميناء الوسط الجديد :

نشأت فكرة إنجاز " ميناء الوسط " في بداية السبعينيات. و منذ ذلك الوقت، تم إعداد دراسات عديدة تتعلق بتنمية القدرات المرفئية لمنطقة وسط البلاد.

أما في الوقت الراهن، فإن التطور المتزايد لحركة النقل البحري على المستوى العالمي، بصفة عامة، وعلى مستوى البحر الأبيض المتوسط، بصفة خاصة، ولاسيما حركة النقل بواسطة الحاويات وتنامي الطلب على إنجاز محطات في المياه العميقة، الذي يعززه التطور والتجديد المستمر للأسطول العالمي للسفن من الجيل الجديد، والقدرات المحدودة للمنشآت الأساسية الحالية لاستيعاب سفن من هذا النوع، كلها عوامل تستوجب بالضرورة إنجاز ميناء جديد لمنطقة وسط البلاد وفق المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال.

فضلاً عن ذلك، فإن إنجاز هذه المنشأة الأساسية يبرره أيضاً الموقع الجيوستراتيجي للجزائر وقربها من إحدى أهم الطرق السريعة البحرية وكذا الحرص على اجتذاب حصة من السوق العالمية للمسافنة.

وهكذا، فإن الأهداف المتوخاة تتلخص فيما يلي :

- تلبية احتياجات حركة النقل التجارية البحرية لمنطقة وسط البلاد في آفاق سنة 2050، مع إدراج جزء من عمليات النقل التي يتم تحويلها من ميناء الجزائر؛
- اجتذاب حصة من المسافنة الدولية على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط؛
- استحداث أرضية لوجيستية من شأنها أن تستقطب اهتمام مستثمرين محتملين.

وبهذا الصدد، ومن أجل تجسيد هذا المشروع الضخم، تم مؤخراً تنصيب لجنة وزارية مشتركة للإشراف على الدراسات الخاصة بالبحث واختيار الموقع الذي سينجز فيه ميناء الوسط الجديد، على مستوى دائرتنا الوزارية.

وتضطلع هذه اللجنة بالمهام الآتية :

- توسيع نطاق البحث عن موقع لإنجاز ميناء الوسط الجديد، طبقاً لتعليمات السيد الوزير الأول؛
- اقتراح الموقع الأكثر ملاءمة لإنجاز ميناء الوسط الجديد؛
- البحث عن كل الوسائل المتاحة لتمويل هذا المشروع في مجمله.

كما تجدر الإشارة إلى أن بعض المقاطع المنجزة في إطار البرنامج السابق للطريق السيار شرق- غرب، قبل سنة 2006، تخضع لعمليات تأهيل، علماً بأن الأشغال الخاصة بالمقاطع الثلاثة الأولى المذكورة أدناه شرع في استغلالها. ويتعلق الأمر بما يلي :

- 1- شطر العفرون- الحسينية، على مسافة 25 كلم؛
- 2- شطر البويرة- العجبية على مسافة 26 كلم؛
- 3- شطر زنونة- برج بوعريريج، على مسافة 18 كلم؛
- 4- شطر الخميس- واد الفضة، على مسافة 73 كلم؛
- 5- شطر غليزان، على مسافة 23 كلم؛
- 6- تأهيل شطر الأخضرية- البويرة على مسافة 33 كلم.

كما تجري حالياً أشغال الترميم في إطار الضمان التعاقدى على مستوى مقاطع أخرى.

علاوة على ذلك، وعلى إثر حدوث انهيار على مستوى نفق جبل الوحش بقسنطينة، في شهر جانفي 2014، تقرر إنجاز طريق اجتنابي على مستوى جبل الوحش على مسافة 13 كلم. ويتمثل الهدف المتوخى من هذا المشروع في إنجاز طريق سيار يضمن استمرارية مسار الطريق السيار شرق- غرب (من الحدود الغربية إلى الحدود الشرقية) إلى غاية الذرعان (بولاية الطارف).

ومن المقرر تسليم هذا المشروع خلال شهر أكتوبر 2015 :

4- في مجال المنشآت الأساسية البحرية والمطارات :

- إنجاز 04 موانئ وملاجئ للصيد البحري "سيدنا يوشع (تلمسان) ومداغ (عين تيموشنت) وبنو كسيلة (بجاية) وواد زهور (سكيكدة)".
- تهيئة 04 موانئ وملاجئ للصيد البحري، وتوسعتها وتكييفها؛
- إنجاز 12 عملية لتدعيم وتوسيع قدرات بعض المنشآت المرفئية؛
- إنجاز مدرج جديد للمطار (عين الديس- بوسعادة) وتدعيم 07 مدارج؛

- توسعة موقف للطائرات.

#### ب- الآفاق :

في إطار تنمية شبكة الطرق والطرق السيارة، من المقرر إنجاز 508 عملية تتعلق، أساساً، بما يلي:

- إنجاز طرق جديدة : 2967 كلم،
- عصرنة الطرق : 2145 كلم،
- عمليات ازدواجية الطرق : 2530 كلم،
- إنجاز طرق اجتنابية : 535 كلم،
- إنجاز 162 منشأة فنية.

أما في إطار المحافظة على شبكة الطرق، فقد تمت برمجة إنجاز 13952 كلم من الطرق (بمختلف أنواعها).

وفي مجال المنشآت الأساسية البحرية، يعتزم القطاع إنجاز المشاريع الآتية :

- 24 عملية لإنجاز منشآت مرفئية، وتوسعتها وتدعيمها وترميمها، على مستوى 15 ميناء؛
- 18 عملية لإنجاز ملاجئ وموانئ الصيد البحري وموانئ للتنزه؛
- 23 عملية لتهيئة وتوسعة ملاجئ أو وموانئ للصيد البحري أو موانئ للتنزه؛
- 33 عملية لحماية مواقع على مستوى الشواطئ.

وفيما يخص المنشآت الأساسية للمطارات، من المقرر إنجاز المشاريع الآتية :

- تدعيم سبعة مدارج على مستوى المطارات؛
- تدعيم موقف الطائرات بمطار عنابة وتوسعته؛
- إنجاز الأجزاء المرصفة بالخرسانة على مستوى 6 مطارات؛
- تدعيم مطار إليزي؛
- إنجاز المدرج الثاني على مستوى مطار عين الديس ببوسعادة.

#### خامساً- الأعمال المرافقة :

في مجال إعادة تنظيم صيانة المرفق العمومي للطرق، وترقيته :

تُعد الصيانة انشغالاً كبيراً بالنسبة للقطاع؛ وبالتالي، فمن الضروري انتهاج سياسة في هذا المجال من شأنها أن تسمح بتأهيل شبكة الطرق والحفاظ على المنشآت الأساسية، مما يقتضي القيام بأعمال تكميلية في مجالات عديدة.

ولهذا الغرض، وفي إطار الالتزام بالبعد الرئيسي للأهداف سالفة الذكر، فإن وزارة الأشغال العمومية، إذ عمدت إلى تخصيص 23.000 عون للصيانة عبر الطرق، شرعت في أعمال جديدة من أجل إعادة تنظيم صيانة شبكة الطرق بشكل ناجع، تتمثل فيما يلي :



1- إنشاء وحدات للمراقبة والتدخل عبر الطرق من أجل ضمان التواجد عن قرب والتدخل الفوري للتنظيف وإعادة حركة المرور عبر الطرق إلى وضعها الطبيعي في حالة ما إذا سُجِلت وضعية صعبة (حادثة مرور أو موانع على مستوى الطرق أو رداءة الأحوال الجوية الخ....). وتجدر الإشارة إلى هذه الوحدات التي أنشئت مؤخراً تتكفل بالأشغال المستعجلة جداً.

2- وضع مخططات لتنظيم حركة المرور عبر الطرق على مستوى مجمل الهياكل غير الممركزة من أجل مواجهة التقلبات الجوية.

3- استحداث بنوك للمعطيات المتعلقة بالطرق بهدف وضع مخططات متعددة السنوات للأعمال التي تتم برمجتها.



وجدير بالذكر أن استغلال الطريق السيار شرق- غرب يقتضي تجسيد عمليات المراقبة والصيانة وذلك من أجل المحافظة على المنجزات المحققة في مجال الطرق السيارة و من خلال تقديم خدمات ذات مستوى يستوفي المعايير المطلوبة.

وفي هذا السياق، يُسجل حضور المؤسسة الجزائرية لتسيير الطرق السريعة على مستوى الطريق السيار، من خلال توفير الوسائل البشرية والمادية الضرورية، وذلك من أجل أداء مهامها المتصلة باستغلال الطريق السيار، والمتمثلة في المساعدة عبر الطرق والمراقبة والتدخلات الاستعجالية.

وفي هذا الإطار، يجري حالياً، إنجاز برنامج هام يستوفي المعايير الدولية. ويخص هذا البرنامج ما يلي :

- 48 محطة لدفع رسوم المرور على مستوى المحولات؛
- 07 محطات لدفع رسوم المرور على مستوى الطريق؛
- 22 مركز للصيانة والاستغلال؛
- 71 مساحة للراحة؛
- 43 جناح للخدمات (05 على مستوى المحولات و 19 مزدوجة)؛

– تجهيزات على مستوى المقاطع العادية، تتمثل خصوصاً في 1412 محطة للاتصالات الاستيعابية و 154 محطة إذاعية FM و 154 هوائي لمحطات إذاعية للاستغلال و 1252 كلم من الألياف البصرية و 1289 كميرا للمراقبة و 146 محطة لجمع المعطيات المتعلقة بحركة النقل (أي 1752 حلقة للكشف عن حركة النقل) و 63 محطة للأرصاد الجوية و 39 لوحة تبث رسائل إعلامية متغيرة و 42 لوحة تبث رسائل متغيرة للولوج.

#### في مجال البحث والتنمية :

- إنشاء مؤسسات عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي؛
- إنشاء مجلس وطني للتقييم من أجل تنمية المنشآت الأساسية؛
- تزويد أداة الدراسة والإنجاز بمراكز للبحث من أجل التنمية؛
- توفير المعلومات المرتبطة بمؤشرات البحث من أجل التنمية؛
- تحسين الترتيبات المتعلقة بالرصد (التكنولوجي والمعياري والتنظيمي).
- عصنة تسيير الإدارة المركزية وهيكلها غير المركزية؛

فضلاً عن ذلك، فإن القطاع يشجع على استعمال العتاد المحلي وتقنيات تجديد بنيات الطرق؛

وبهذا الشأن، أدرج القطاع مشاريع عديدة للبحث التطبيقي برسم البرنامج الوطني للبحث.

#### في مجال التكوين وتحسين المستوى :

- تأهيل المؤسسات؛
- تكوين الإطارات التقنية ورفع مستواها : وبهذا الشأن، تم مؤخراً إعداد برنامج لتكوين ما يقارب 1000 إطار من وزارة الأشغال العمومية ومصالحها غير المركزية. ويتعلق هذا البرنامج بما يلي :
- السياسة الخاصة بصيانة المنشآت الأساسية؛
- تقنيات صيانة الطرق؛
- مراقبة المنشآت الفنية وفحصها وصيانتها؛
- مراقبة الأنفاق، وفحصها وصيانتها؛
- مراقبة المنشآت البحرية وفحصها وصيانتها؛
- إعداد دفاتر الشروط؛
- توفير ادوات مراجعة الأسعار وتحيينها؛

من جهة أخرى، من المقرر إبرام اتفاقيتي إطار مع وزارة التعليم العالي ووزارة التكوين والتعليم المهنيين من أجل التكوين لنيل شهادات ماستر مهنية ومتخصصة وتأهيل العاملين في المخابر.

- لذا، سيتم تزويد القطاع بمدرستين للتكوين، ألا وهما :
- المعهد العالي لتسيير المشاريع الكبرى بسيدي عبد الله؛
  - معهد المهن بالجلفة.

## وسائل الدراسات والإنجاز :

- فضلا عن المؤسسات الأربعة الموضوعة تحت وصاية وزارة الأشغال العمومية والمتمثلة في :
- الديوان الوطني للإشارة البحرية؛
- الوكالة الوطنية للطرق للسيارة؛
- المؤسسة الجزائرية لتسيير الطرق للسيارة؛
- الهيئة الوطنية للمراقبة التقنية للأشغال العمومية؛

والمكلفة، على التوالي، بالإشارة البحرية، وإنجاز الطرق للسيارة والطرق الإضافية والطرق السريعة، وتسيير الطرق للسيارة واستغلالها، والمراقبة التقنية للأشغال العمومية، فقد زود القطاع بـ 51 مؤسسة عمومية اقتصادية.

من جهة أخرى، ومن أجل توفير الشروط الكفيلة بدفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، تم إشراك المؤسسات الوطنية للدراسات والإنجاز من أجل المساهمة في إنجاز المشاريع الهيكلية الكبرى للبلاد وكذا بهدف تجسيد مختلف الاستراتيجيات القطاعية والإصلاحات الهيكلية.

وهكذا، فإن الأداة الوطنية للدراسة والإنجاز تساهم بشكل معتبر في النمو وإنتاج الثروة في البلاد، مع الإشارة إلى أن تنمية حصص هذه المؤسسات في السوق، يظل أحد الأهداف التي سطرها قطاع الأشغال العمومية.

وعليه، ومن أجل تحقيق تنمية منسجمة للبلاد، يسهر قطاع الأشغال العمومية على ضمان توزيع عقلائي وتواجد أداة الدراسات والإنجاز على مستوى كامل التراب الوطني. وقد اتخذت تدابير تشجيعية وتحفيزية بهدف تمكين المؤسسات من الانتشار عبر مناطق الجنوب والهضاب العليا.

في الأخير، وحرصاً على صون المنشآت الأساسية المنجزة وتوفير خدمات عمومية مثلى، يعتمز القطاع العمل على تخصص بعض المؤسسات ذات الحجم المتوسط في عمليات الصيانة العادية. ومن شأن هذه المؤسسات أن تدعم الوحدات والفرق المنتشرة في الميدان من أجل صيانة شبكة الطرق والمحافظة عليها.

وتجدر الإشارة إلى أنه تنشط في قطاع الأشغال العمومية 4000 مؤسسة مصنفة، على التوالي، ضمن الفئات من 01 إلى 09.

وتشغل هذه المؤسسات تعداداً إجمالياً يقدر بـ 356.650 مستخدماً، يتوزعون على النحو الآتي:

1. 156.650 مستخدماً في المؤسسات المصنفة ضمن الفئات من 01 إلى 04، بمعدل 50 مستخدماً في كل مؤسسة.
2. 200.000 مستخدماً في المؤسسات المصنفة ضمن الفئات من 05 إلى 09، يتوزعون على النحو الآتي:

- 163.000 مستخدماً على مستوى 815 مؤسسة خاصة، أي تعداد بمعدل 200 مستخدماً في كل مؤسسة.

- 36.913 مستخدم على مستوى 51 مؤسسة عمومية تابعة للحافظة.

### حالة المؤسسات العمومية التابعة لقطاع الأشغال العمومية:

ستتم إعادة تنظيم 51 مؤسسة، تطبيقاً لللائحة مجلس مساهمات الدولة التي اتخذت خلال دورته الـ 142 التي انعقدت يوم 28 أوت 2014، والتي تنص في الفقرة 02 منها على تعميم عملية إعادة التنظيم الجديدة التي اقترحها السيد وزير الصناعة والمناجم لتشمل مجمل القطاع العمومي التجاري. وقد قام قطاع الأشغال العمومية بإعادة تنظيم القطاع العمومي التجاري الخاضع لوصايته.

بالفعل، فبموجب اللائحة رقم 144 المؤرخة في 27 مارس 2015، أنشئت ثلاثة (03) جمعيات انبثقت عن المؤسسات العمومية التابعة حالياً لقطاع الأشغال العمومية. ويتعلق الأمر بما يلي:

1. مجمع "الأشغال" – GITRA ؛
2. مجمع الأشغال الذي تهيمن عليه "الأشغال البحرية" – GITRAMA - ؛
3. مجمع "الهندسة والمراقبة" – GEICA .

وتتمثل تشكيلة الجمعيات الثلاثة فيما يلي :

مجمع الأشغال "الهندسة والمراقبة" – GEICA	مجمع الأشغال، الذي تهيمن عليه "الأشغال البحرية" – GITRAMA	مجمع الأشغال – GITRA
09 مؤسسات بتعداد يقدر بـ 4.184 مستخدم. رقم الأعمال لسنة 2014 : K 7 384 889 دينار	21 مؤسسة بتعداد يقدر بـ 16.751 مستخدم. رقم الأعمال لسنة 2014 : K 35 706 735 دينار	21 مؤسسة، بتعداد يقدر بـ 15.978 مستخدم. رقم الأعمال لسنة 2014 : K 36 551 272 دينار

ويهدف هذا التنظيم الجديد، خصوصاً، إلى ما يلي :

- تحسين مردودية الوسائل، وترشيدها واستعمالها بشكل مشترك من أجل ضمان مزيد من الفعالية والتنافسية ؛
- إنشاء جمعيات تتميز بالنجاعة والتنافسية ذات حجم معتبر وتملك إمكانيات للتعاون والتكامل وكذا قدرات على الانتشار على مستوى الأسواق الوطنية والدولية؛
- العمل على بروز شركات تجارية ناجعة ومباشرة مسار تطوير شركات اقتصادية رائدة من شأنها تعديل شروط اندماج الاقتصاد في المناطق الفرعية.

## في مجال عصرنة الإدارة :

لقد تم ربط الهياكل المركزية لوزارة الأشغال العمومية، عبر شبكة انترانيت بالمديريات الولائية للأشغال العمومية الثمانية والأربعين، وكذا بالهيئات الخاضعة لوصايتها (الهيئة الوطنية للمراقبة التقنية للأشغال العمومية والوكالة الوطنية للطرق السيارة والمؤسسة الجزائرية لتسيير الطرق السيارة والديوان الوطني للإشارة البحرية).

وفي إطار عصرنة تسيير التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال واستعمالها، وُضعت جملة من التطبيقات الالكترونية في متناول مختلف المسؤولين المحليين والمركزيين، نذكر منها، على سبيل المثال، تشغيل نظام للرسائل الفورية والمؤجلة وكذا موقع إلكتروني يقدم الخدمات الآتية:

- المناقصات الوطنية والدولية التي يطلقها القطاع؛
- الدليل القانوني؛
- استمارات طلب أو تجديد الاعتماد والتأهيل؛
- نتائج المداولات حول الملفات المتعلقة بالاعتماد والتأهيل؛
- برامج أعمال مختلف القطاعات الفرعية؛
- مساحة مخصصة للإعلانات الإشهارية الخاصة بالتوظيف؛
- اتصال مباشر مع السيد الوزير؛
- دليل هاتفي للمديريات الولائية للأشغال العمومية ،....